شؤون فلسطينية

العدد 282، شتاء 2020

أفريقيا والقضية الفلسطينية

شؤون فلسطينية
شتاء 2020، العدد 282

شؤون فلسطينية

فَصليّة فِكريّة لمعَالجة أحدَاث القضيّة الفِلسطينية وشؤونها المختَلفة
تصدُر عن مَركز الأبحاث في منظمة التحْرير الفلسطينيَّة

العدد 282- شتاء 2020

رئيس مجلس الإدارة
د. محمد اشتية

المدير العام
د. منتصر جرار

أعضاء مجلس الإدارة
د. إبراهيم أبراش
د. أحمد عزم
د. أيمن يوسف
د. حسام زملط
د. سامي مسلّم
د. عدنان ملحم
أ. صقر أبو فخر

رئيس التحرير
د. أحمد عز م

مدير التحرير
د. إبراهيم ربايعة

هيئة التحرير
د. أيمن يوسف
د. سامي مسلّم
د. عدنان ملحم

مركز الأبحاث: مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، تأسس عام 1965 في لبنان. يهدف المركز منذ تأسيسه التركيز على تغطية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال إصدار الكتب وعقد الندوات والمؤتمرات وأرشفة الوثائق والمخطوطات التي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض.
يعتمد المركز في بحوثه ونشاطه الفكري أسلوب العرض الموضوعي الموثّق للقضايا التي تتناولها دراساته وكتبه ونشراته الدورية، ويعتمد مناهج البحث العلمي المتبعة في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية
القدس- فلسطين
تلفاكس : 9702966228 +
email : info@prc.ps
http://www.prc.ps

Research Center P.L.O
Al Quds - Palestine
Telfax: +9702966228
email : info@prc.ps
http://www.prc.ps

مجلة شؤون فلسطينية
e-mail:Shuun@prc.ps

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة
2021

المحتويات

الصفحة

الافتتاحيـــة 5

ملف العدد

حول تجربتي الأفريقية
حلمـــي شـــعراوي 8

الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه دول حوض النيل.. سد النهضة نموذجاً
نجلاء مرعي 12

تحولات المواقف الأفريقية تجاه القضية الفلسطينية (2010-2020)
دول غرب أفريقيا نموذجاً
أميـرة محمـد عبـد الحليـم 30

السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه كينيا (الدوافع ومجالات التعاون)
وديـع أبـو سـنينة 47

العلاقات الإسرائيلية- التشادية نموذجاً للتغلغل الإسرائيلي في أفريقيا
رانيـا مكـرم 64

فلسطين ومؤسسة الاتحاد الأفريقي
سـامي صبـري عبـد القـوي 77

التطبيع السوداني الإسرائيلي وأثره على مسار القضية الفلسطينية
فاطمـة عمـر العاقـب علـي 95

أنثولوجيا

الشـهيد كمـال عـدوان إلـى الإخـوة الأفريقيـين رسـالة مـن حركـة "فتـح" 110

الانتفاضة الأولى تعود "أدبياً" في 2020
يامـن نوبانـي 115

دراسات تاريخية

العلاقات الفلسطينية الأفريقية: المسارات والمآلات
كريم قرط 124

مقابلة العدد

«شؤون فلسطينية» تستضيف وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا "ناليدي باندور" 144

صورة قلمية

طارق الأفريقي النضال العالمي من أجل فلسطين.. السير المبتورة، تشظي الإقليم
علي موسى 159

مراجعات

..... 165

وثائق

..... 212

مساعد تحرير
مرح خلف

تصميم وغلاف
أمير الطويل

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

الافتتاحية

افتتاحية

أفريقيا والقضية الفلسطينية

تزامن صعود الثورة الفلسطينية المعاصرة مع كفاح أفريقيا بدولها وفكرها الجامع للتحرر والحصول على الاستقلال وتقرير المصير، وشكل سياق الظلم الاستعماري مساحة التقاء بين الفكر السياسي والرأي العام الأفريقي من جهة، والقضية الفلسطينية من جهة أخرى. وكما يتضح في هذا العدد، كان لمكتب فلسطين في الجزائر، في النصف الأول من الستينيات، دور في بدء العلاقة بين حركة التحرر الوطني الفلسطينية وأفريقيا، وهو ما تعزز في ظل مركزية مصر في قيادة القارة ودعمها لفلسطين من خلال دبلوماسيتها وتأثيرها القاري، خاصة بعد احتلال إسرائيل أراضي مصرية- أفريقية عام 1967، واتخاذ قرار قارّي بقطع العلاقات مع إسرائيل بشكل كامل. كما لعبت أنظمة عربية، ولو في مراحل معينة، دوراً في توطيد العلاقة الفلسطينية الأفريقية، كما حصل في زمن الزعيم الليبي السابق معمر القذافي.

لكن القارة الأفريقية شهدت وتشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية انعكست على علاقات دولها ومصفوفة تحالفاتها الفردية والجمعية، خصوصاً مع تراجع خطاب حركات التحرر عالمياً، إذ شهد العقدان الأخيران تغلغلاً إسرائيلياً في أفريقيا عبر المداخل الأمنية- العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، وعبر دبلوماسية تنمية مُحكَمة. وبالتوازي، تراجع التأثير العربي في عمق القارة، وبشكل مؤثر بعد العام 2011 وانغماس الدول العربية في شمال أفريقيا بارتدادات التحولات السياسية الداخلية على حساب الدبلوماسية القارية، كما دخل لاعبون جدد على الفضاء الاقتصادي والسياسي القاري.

بالمقابل، تحاول الدبلوماسية الفلسطينية بشكل حثيث مجابهة هذه الهزات عبر الدبلوماسية المباشرة، ودبلوماسية التنمية، التي تمأسست مع تأسيس وكالة التنمية الفلسطينية عام 2016، ومن خلال تحالفات مع دول قارية مؤثرة، أهمها جنوب أفريقيا، وهذا ما حافظ على حد أدنى

من الدعم الأفريقي للقضية الفلسطينية، خاصة في الأمم المتحدة، حيث تشكل القارة الكتلة التصويتية الأكبر في العالم.

يحاول هذا العدد من «شؤون فلسطينية» قراءة خارطة التحولات والتفاعلات التي تمر بها القارة على مستويات الدعم للقضية الفلسطينية، والعلاقات العربية الأفريقية، والتغلغل الإسرائيلي وارتداداته الجيوسياسية المتصلة، ويضم ملف العدد سبعة مقالات تعالج هذه المواضيع.

يقدم الخبير المصري في الشأن الأفريقي حلمي شعراوي في مقال له على رأس ملف العدد خلاصة تجربته في فهم أفريقيا وتحولاتها. ويذهب الباحث المختص في الشأن الأفريقي سامي صبري للبحث في منظومة صنع القرار دخل مؤسسة الاتحاد الأفريقي، فيما تبحث أستاذة الدراسات الأفريقية في جامعة القاهرة تجلاء مرعي في أزمة سد النهضة والدور الإسرائيلي فيها وارتدادات هذه الأزمة على الأمن القومي العربي، أما الخبيرة في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية أميرة عبد الحليم، فترصد تحولات مواقف الدول الأفريقية من القضية الفلسطينية من خلال نموذج غرب أفريقيا. ويذهب الباحث وديع أبو سنينة إلى دراسة السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه كينيا. وترصد الباحثة في مركز الأهرام رانيا مكرم التغلغل الإسرائيلي في القارة من خلال النموذج التشادي. أما أستاذة العلوم السياسية السودانية فاطمة العاقب، فتقدم قراءة للتطبيع السوداني الإسرائيلي كنموذج للتغلغل الإسرائيلي عبر المدخل الاقتصادي.

وارتباطاً بملف العدد، ضم باب أنثولوجيا كلمة حركة فتح في المهرجان الأفريقي الأول الذي عقد بالجزائر عام 1969، التي تلاها رئيس الوفد الشهيد كمال عدوان.

في باب أنثولوجيا أيضاً، ولكن في موضوع آخر مختلف عن ملف العدد، يقدّم الكاتب والباحث يامن النوباني مجموعة من الإنتاجات الأدبية والبحثية التي صدرت مؤخراً وتناولت موضوع الانتفاضة الأولى.

في باب دراسة تاريخية، يقدم الباحث كريم قرط دراسة بانورامية لتاريخ وتحولات العلاقات الفلسطينية الأفريقية منذ النكبة وحتى اليوم.

ويستضيف هذا العدد وزيرة العلاقات الدولية والتعاون الجنوب أفريقية «ناليدي باندور» في مقابلة خاصة، للاطلاع على موقع جنوب أفريقيا في السياسة القارية تجاه القضية الفلسطينية، والتحولات والتحديات التي تشهدها السياسة الخارجية الجنوب أفريقية، خاصة بما يتصل بالمسألة الفلسطينية.

تضمن باب «صورة قلمية» أيضاً قراءة في سيرة تربط فلسطين بأفريقيا من خلال تناول المناضل الراحل طارق الأفريقي، الذي قاتل ودافع عن فلسطين في العام 1948، يقدمها الباحث علي موسى.

وأخيراً، يقدم هذا العدد قراءات موسعة وهامة لكتب ودراسات صدرت مؤخراً وتتصل بالشأن الفلسطيني، فيضم ثلاث مراجعات موسعة لكتاب «القدس: التاريخ الحقيقي» لكاتبه أحمد دبش ويراجعه الباحث حسام أبو النصر، وكتاب «دروز في زمن الغفلة» لكاتبه قيس ماضي فرو ويراجعه الباحث حذيفة حامد، وكتاب «المثقف الفلسطيني ورهانات الحداثة» لكاتبه ماهر الشريف ويراجعه الباحث عوني فارس، إلى جانب مراجعات قصيرة لعدد من أحدث الإصدارات ذات الصلة تراجعها الباحثة رنيم العزة.

الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه دول حوض النيل.. سد النهضة نموذجاً

نجلاء مرعي*

تفاعلت إسرائيل مع معطيات القارة الأفريقية وخاصة منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل الجيوإستراتيجية ليجري وضع الأهدافالإستراتيجية الإسرائيلية لعدد من المحددات. يتمثل أبرزها في الوصول إلى منابع النيل، لدعم متطلبات أمنها المائي الذي يعد عماد استمرار الدولة وتوسعها الاستيطاني. ولتحقيق ذلك تلجأ إسرائيل إلى إستراتيجيات مباشرة بطرح مشاريعها العلنية للاستفادة من مياه النيل، وأخرى غير مباشرة، عبر «تطويق» مصر في دائرتها الإقليمية النيلية، من خلال سياسة المساعدات التنموية التي تمثل تطبيقاً لمبدأ القوة الناعمة الإسرائيلية في القارة الأفريقية، ويتضح أهم معالم هذه الإستراتيجية في مشروع سد النهضة الذي من شأنه التأثير على الأمن القومي المصري.

تشكل المياه العربية جزءاً من إستراتيجية إسرائيل الاستيطانية، وهذه القضية محورية في الفكر الصهيوني، قبل قيام الدولة عام 1948، وبعدها. ويقول ثيودور هيرتزل (1860-1904) «إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة القديمة هم مهندسو المياه، فعليهم يعتمد كل شيء من تجفيف المستنقعات إلى ري المساحات المجدبة وإنشاء معامل توليد الطاقة الكهربائية من الماء...»[1].

ونظراً لذلك، تنطلق الدراسة من مقولة بحثية مفادها: «أن التفاعلات المائية الصراعية أو التعاونية في النظام الإقليمي لحوض نهر النيل، الذي يضم (بوروندي- رواندا- تنزانيا- كينيا- جمهورية الكونغو الديمقراطية- أوغندا- إثيوبيا- إريتريا- جنوب السودان- السودان- مصر)، تنطلق بالأساس من اعتبارات ومضامين سياسية، حتى وإن كانت تبدو في ظاهرها تفاعلات مائية»، وهنا يبرز دور إسرائيل عند تحليل دور القوى المحفزة على التفاعلات الصراعية في حوض النيل مع التطبيق على أزمة سد النهضة الإثيوبي[2].

* أستاذة العلوم السياسية في جامعة القاهرة، وخبيرة الشؤون الأفريقية.

وتلجأ إسرائيل إلى تبني إستراتيجية عسكرة المياه (water militarization strategy) وذلك على الصعيدين: الداخلي بتزايد سيطرتها على مصادر المياه التي احتلتها بالقوة، والخارجي بالسعي إلى السيطرة المباشرة وغير المباشرة على مصادر المياه المحيطة بها. وتتبنى إسرائيل إستراتيجيتين تجاه دول حوض النيل لتحقيق مصالحها والتأثير على الأمن المائي المصري، كالآتي:

أولاً: الإستراتيجية المباشرة: محاصصة مصر في مياه النيل:

يبلغ إجمالي موارد إسرائيل المائية المتاحة نحو 1.8 مليار م3، بينما تعاني عجزاً يُقدّر بحوالي خمسة مليارات م3، حيث أدى الاستنزاف الشديد لمياه الآبار التي تشكل 60 % من الموارد المائية الإسرائيلية، إلى زيادة ملوحة التربة وارتفاع تكاليف حفظ المياه ونقلها إلى المناطق النائية. فضلاً عن حل مشكلة تزايد السكان التي تشكل تهديداً كبيراً على الموارد الطبيعية عامة، وعلى المياه خاصة، وهذا ما أكده تقرير «إسرائيل 2020»، إذ تسببت الزيادة السكانية في تناقص المعدل الذي يحصل عليه الفرد من المياه العذبة المتجددة سنوياً من 1229 م3 للفرد عام 1955، إلى 461 م3 للفرد عام 1991، ومن المتوقع أن يقل هذا المعدل إلى 264 م3 للفرد عام 2025 [3].

وفي مواجهة واقعها المائي، سعت إسرائيل للوصول إلى حصة من مياه النيل، من خلال طرح عدد من المشاريع، أهمها:

1. مشروع «هيرتزل» عام 1903: قدّم هيرتزل إلى الحكومة البريطانية فكرة توطين اليهود في سيناء بمصر، واستغلال ما فيها من مياه جوفية وبعض مياه النيل، إلا أن المشروع قوبل بالرفض لأسباب سياسية واقتصادية، كونه كان يتضمن تهديداً للخطة البريطانية التي كانت ترمي إلى ربط الزراعة المصرية بالصناعة البريطانية[4].

2. مشروع «اليشع كالي» عام 1974: نسبة إلى مهندس المياه الإسرائيلي الذي صدّر مشروعه بالقول «إن معطيات منطقتنا البيئية والسياسية تفرض أن يكون لكل اتفاق سلام بند مياه»، وتدور فكرة المشروع على حصول إسرائيل على قدر يوصف إسرائيلياً بأنه قدر صغير من مياه النيل (0,8 مليار م3) عن طريق مصر، وذلك بتوسيع ترعة السلام في مدينة الإسماعيلية لتنقل بين 100 و500 مليون م3 من المياه، بسحارات[5] تحت قناة السويس وصولاً إلى إسرائيل.

إن هذا المشروع مركزي لإسرائيل، يطرح على مصر منذ عام 1974 دوريّاً وفي كل سنة، إذ طرح في عامي 1986 و1989 ثم في إطار مفاوضات مدريد عام 1991. وتبلور موقف مصر الرافض لهذا المشروع لاعتبارات فنية وإستراتيجية، حيث يرتكز الجانب الفني على إمكانية رفع ملوحة الأرض الزراعية في سيناء، وكذلك تدشين مبدأ تسعير المياه وبيعها.

وتتمثل الجوانب الإستراتيجية للمشروع في أن حصول إسرائيل على هذا القدر من المياه يكون بمنزلة ولادة جديدة لإسرائيل، لأنه يعطيها 20 ضعف المساحة المزروعة حاليّاً، ويمكنها من زيادة المساحات المزروعة في صحراء النقب بما يساوي 500 ألف فدان، ويدعم القدرات الإسرائيلية على استجلاب المزيد من المستوطنين، بالتأكيد أن كلاً من الجانبين الفني والإستراتيجي يشكل خسائر هائلة لمصر على مستوى أمنها القومي، كما يشكل ارتفاعاً لمستوى تهديدات الأمن القومي العربي[6].

3. مشروع شاؤول أرلوزوروف [7] في عام 1977: ويتضمن شق ست قنوات تحت مياه قناة السويس تعمل على دفع المياه العذبة إلى نقطة سحب رئيسية ثم ضخها إلى ارتفاع يبلغ عشرات الأمتار لتدفع بقوة الثقل نحو ساحل سيناء وعبر أقنية فرعية إلى صحراء النقب، وتقدر كمية المياه المنقولة حسب المشروع بملياري م3، يستغل منه مليار ونصف المليار م3 في المشروعات المصرية بسيناء، وينقل الباقي إلى صحراء النقب.

4. مشروع نقل مياه نهر الكونغو مجاناً إلى إسرائيل: وقد أطلق على المشروع اسم (أنابيب سليمان) عام 2000، ويهدف إلى نقل مياه نهر الكونغو مجاناً إلى إسرائيل[8].

وقد تقدمت إسرائيل بمشروع قرار في المؤتمر الدولي الذي عقدته الأمم المتحدة حول المياه عام 2013، يهدف إلى الحصول على مياه النيل عن طريق «الشراء» من أي دولة من دول حوض النيل تستطيع إقامة علاقة واتفاق معها في هذا الخصوص، وهو مشروع يقود لتشكيل ضغط سياسي واقتصادي على دولتي المصب والمجرى من خلال إغراقها عبر عملية دفع مبالغ هائلة إلى دول المنبع، الأمر الذي سيؤثر على تطوير المشاريع الزراعية المصرية، حيث تعمل مصر حاليّاً على استصلاح أراضٍ زراعية جديدة تقدر بثلاثة ملايين هكتار، ما سيجعل حاجة مصر للمياه تزيد على 60 مليار م3 سنويّاً، إلا أن مشروع القرار فشل بعد أن تقدمت كل من مصر والسودان بمطالبات بإسقاطه[9].

ثانياً: الإستراتيجية غير المباشرة: محاصرة مصر في الدائرة النيلية (سد النهضة الإثيوبي):

إزاء فشل إسرائيل في مشاريعها العلنية للاستفادة من مياه نهر النيل، بدأت في ممارسة الضغط على مصر باتباع «إستراتيجية التطويق»(con-tainment strategy) في دائرتها الإقليمية النيلية، مستندة في ذلك على آلية «التغلغل» (penetration) التي تتجلى مؤشراتها في العديد من المظاهر الاقتصادية بالأساس، والسياسية والثقافية والعسكرية- الأمنية.

ترجمت إسرائيل إستراتيجية «التطويق» تلك، عبر مجموعة من التحركات، من شأنها الضغط على الأمن المائي المصري، من خلال التركيز على دول حوض النيل وسد النهضة الإثيوبي، وهناك عدة محاور لهذه الإستراتيجية، أهمها:

- **الاختراق الناعم لدول حوض النيل**

استخدم مجموعة من الخبراء الإسرائيليين مفهوم «تأثير الفراشة» للتعبير عن ضرورة إحداث تغييرات جذرية في العقيدة الأمنية لدولة إسرائيل في أعقاب ثورات الربيع العربي، ومن هذا المنطلق، تم التعبير عن الاختراق الإسرائيلي الناعم لدول حوض النيل في عدة أشكال مستفيدة من خبرتها في مجال الزراعة والري وتخطيط المدن والتعاونيات، تحت شعارات المساعدة الفنية البحتة والدولة الصديقة ذات السمات الخاصة التي تؤهلها «للقيادة الإقليمية»[10].

وقد سعت إلى توطيد علاقاتها بدول الحوض في مجالات التبادل التجاري، حيث يبلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إلى هذه الدول ما قيمته 109.3 مليون دولار في عام 2009، أما الواردات الإسرائيلية، فقد بلغت 83.7 مليون دولار. وبلغت هذه الصادرات إلى إثيوبيا عام 2010 نحو 19.7 مليون دولار، أما الواردات الإسرائيلية منها، فبلغت 45.7 مليون دولار، بينما بلغت الصادرات الإسرائيلية لكينيا 67 مليون دولار والواردات الإسرائيلية نحو 18.9 مليون دولار، كما بلغت الصادرات الإسرائيلية لأوغندا 14.7 مليون دولار والواردات الإسرائيلية منها نحو 10.4 مليون دولار، أما تنزانيا، فبلغت الصادرات الإسرائيلية إليها 17.3 مليون دولار والواردات الإسرائيلية نحو 2.2 مليون دولار[11].

وفي ذات السياق، يمكن فهم زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لأربع دول في منطقة حوض النيل (أوغندا ورواندا وكينيا وإثيوبيا)

في تموز (يوليو) 2016، التي استهدفت في المقام الأول مناقشة قضايا المياه وسد النهضة، بالإضافة إلى مشروعات الزراعة، وتصدير الكهرباء ومناقشة مشروع الحماية الأمنية والإستراتيجية التي تسعى إليها إثيوبيا لتأمين مشروع السد.

كانت تلك الزيارة ضمن السعي إلى تدشين إستراتيجية إسرائيلية جديدة مع دول حوض النيل. وتهدف لاستقطاب عدد من الدول الأفريقية للوقوف بجانبها من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأفريقي بصفة مراقب، الأمر الذي يقونن عملية حصول تل أبيب على حصة من مياه النيل، كما تهدف إسرائيل من انضمامها للاتحاد الأفريقي إلى خلق نفوذ لها في الدائرة الأفريقية من أجل التأثير على دول القارة في التصويت لصالح إسرائيل في المحافل الدولية، لأن الكتلة الأفريقية هي ثاني أكبر كتلة تصويتية في العالم، ولها وزن سياسي كبير.

ويستنبط من تلك التحركات الإسرائيلية السعي جاهداً لتهديد الأمن المائي المصري، لا سيما أن الزيارة استهدفت دولاً تسيطر على منابع نهر النيل، فلكل واحدة من هذه الدول أهميتها، فإثيوبيا تسيطر على بحيرة تانا التي تقع في الشمال الغربي للمرتفعات الإثيوبية وينبع منها النيل الأزرق، وكينيا وأوغندا تسيطران على بحيرة فكتوريا التي ينبع منها النيل الأبيض، إذاً استخدمت مياه النيل كورقة ضغط على مصر والسودان وبصفة خاصة مصر التي تدخل مصالحها -في تلك المياه- في دائرة المصالح المصيرية[12].

ووفقاً لهذه الإستراتيجية، جاء تطبيع العلاقات الإسرائيلية السودانية في 23 تشرين الأول (أكتوبر) 2020، والبدء في العلاقات الاقتصادية والتجارية رسمياً مع التركيز في البداية على الزراعة بالإضافة إلى مجالات التكنولوجيا الزراعية والطيران والهجرة وغيرها. وقد اعتمدت الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه السودان على محورين لتحقيق أهدافها: أولهما، تكثيف وجودها في منطقة البحيرات ودول المحيط الإقليمي للسودان، حيث عملت إسرائيل على تقوية علاقاتها مع دول محيط السودان وهي أريتريا وإثيوبيا وأوغندا. وثانيهما، العمل على خلق الصراعات ودعم المجموعات الانفصالية في الداخل السوداني، وذلك بتشجيع جيل جديد من القادة الجدد الذين ينتمون إلى الأقليات في بلدانهم، ويرتبطون بالطبع مع إسرائيل بعلاقات وثيقة، وفقاً لإستراتيجية "حلف المحيط" (Periphery Doctrine)؛ أي إقامة

تحالفات مع الدول والجماعات الإثنية والدينية المعادية للعرب، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى الاستفادة من تواجدها في المنطقة للتلويح بورقة المياه في مواجهة السياسة المصرية[13]

- **دعم مشاريع المياه في دول المنبع**

استخدام ملف مياه النيل وتوظيفه سياسياً من قبل إسرائيل، ومن ثم فإن التنسيق مع دول منابع النيل، خاصة إثيوبيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية يمثل تهديداً للمصالح المصرية بشكل لا يحتمل التأويل، ومن مظاهر هذا التنسيق، الخطط الإسرائيلية التي تباركها الولايات المتحدة لإقامة سدود ومشروعات للري، حيث تقوم بتقديم الدعم الفني والتكنولوجي من خلال الأنشطة الهندسية للشركات الإسرائيلية في مجال بناء السدود المائية، في كل من إثيوبيا وأريتريا وأوغندا والكونغو الديمقراطية وجنوب السودان.

في هذا الإطار، يمكن تفسير المساعي الإسرائيلية لتوطيد العلاقات مع زعماء قبائل التوتسي في منطقة البحيرات العظمى التي تضم بشكل أساسي رواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية. ولتحقيق ذلك، قدّمت دراسات تفصيلية إلى زائير ورواندا لبناء ثلاثة سدود، كجزء من برنامج شامل لإحكام السيطرة على مياه البحيرات العظمى، وقام خبراء إسرائيليون باختبارات للتربة في رواندا، حيث يتوجه الاهتمام الإسرائيلي بوجه خاص إلى نهر كاجيرا الذي يمثل حدود رواندا مع بوروندي في الشمال الشرقي[14].

كما قامت بالتخطيط والمشاركة في التمويل وتقديم المساعدات الفنية لإثيوبيا في إقامة 33 سداً على الأنهار التي تغذي النيل الأزرق وعلى بحيرة تانا التي ينبع منها الأخير وذلك لحجز حوالي ستة مليارات م3 من مياهه، الأمر الذي يؤثر على الأمن المائي المصري، وبالفعل باشرت بإنشاء عدد من السدود التي كانت بوادرها خفض حصة مصر المائية بنحو ثلاثة مليارات م3 سنة 1990.

وعملت إسرائيل على تحريض إثيوبيا على إيقاف العمل بقناة جونقلي على النيل الأبيض التي كانت ستوفر 7.5 مليارات م3 لمصر والسودان مناصفة، وقامت بالتنسيق مع الدول النيلية الأخرى في هذا المجال، فتعاونت مع أوغندا وزائير بإعداد دراسة لإنشاء مشروع قناة صرف صحي في الجزء الغربي من مستنقعات بحر الغزال، كما أعدت دراسة لمنطقة

حوض نهر الكافو وتوصلت إلى إمكانية إقامة مشروع ري في المنطقة لزراعة القطن والقمح، وتعهدت بتقديم المساعدات الفنية والمائية لدول تلك المنطقة.

وتتحدث المشروعات التي قامت في إثيوبيا وأعدتها مكاتب دراسات جدوى أميركية وأوروبية عن خمسين مشروعاً يفترض أن تنتهي في سنة 2050، بمساعدات وخبرات إسرائيلية، ولكن ثبت أن جميع هذه المشروعات هي سدود صغيرة، لن تستطيع أن تحجز من مياه النيل أكثر من خمسة مليارات م 3 [15].

وقد وقعت أوغندا وإسرائيل اتفاقاً في آذار (مارس) 2000، لتنفيذ مشاريع ري في عشر مقاطعات متضررة من الجفاف، وإيفاد بعثة أوغندية إلى إسرائيل لاستكمال دراسة المشاريع التي يقع معظمها في مقاطعات شمال البلاد، منها مقاطعة كاراموجا بالقرب من الحدود الأوغندية المشتركة مع السودان وكينيا، وسيجري استخدام المياه المتدفقة من بحيرة فيكتوريا لإقامة هذه المشروعات، وهو ما يؤدي إلى نقص المياه الواردة إلى النيل الأبيض، حيث يمكن ري أكثر من 247 ألف هكتار من الأراضي الأوغندية عبر استغلال 2.5 مليار م3 سنوياً، في حين أن المياه المستخدمة حاليّاً لا تزيد على 207 ملايين م3 فقط تروي 32 ألف هكتار من الأرض[16].

- **التأثير في علاقات دول "المنبع" و"المصب"- مشروع سد النهضة**

تسعى إسرائيل للتأثير في العلاقات بين دول المنبع والمصب لحوض النيل، ولعل الأزمة التي ثارت بشأن الاتفاقية الإطارية لحوض نهر النيل المعروفة باتفاقية عنتيبي في تشرين الأول (أكتوبر) 2010، التي حالت دون توقيع كل من مصر والسودان عليها، وسيطرت فيها إثيوبيا بشكل كبير بقيادة رئيس الوزراء مليس زيناوي (1955-2012)، على ملف حوض النيل؛ تُعزى بدرجة كبيرة إلى الأيدي الإسرائيلية الخفية لتحقيق مصالحها المائية والسياسية المخطَّط لها في إستراتيجيتها، بما يمكنها من محاصرة الأمن القومي لكل من مصر والسودان في المنطقة[17].

يتضح هذا جليّاً في الدعم الإسرائيلي لإثيوبيا في سد النهضة الإثيوبي، لإيجاد دور في تسوية مسألة الأمن المائي لدول الحوض باعتبارها دولة مركزية في البحر الأحمر، ما يؤثر على مجمل التفاعلات الإقليمية بين دول حوض النيل. فانطلاقاً من مفاهيم «الاستثنائية الإثيوبية» والرغبة

في تطويع الإرادة المصرية، كانت إثيوبيا تفكر دوماً في تحويل مجرى نهر النيل، حيث ترى إثيوبيا أن لها حقوقاً في الهيمنة المائية، إذ تسهم بنحو 84.5 % من إجمالي الإيراد المائي السنوي لنهر النيل، وتسعى تاريخيّاً إلى ترجمة تلك الهيمنة الهيدروليكية إلى هيمنة هيدروبوليتيكية وهيدروإستراتيجية على النظام الإقليمي لنهر النيل. وقد ارتبطت فكرة إنشاء سد على النيل الأزرق بفترة حكم الإمبراطور هيلا سلاسي، وتحديداً في أواخر خمسينيات القرن الماضي عندما كُلِّف مكتَب الاستِصلاح الأميركي عام 1964 بإعداد دراسة عن السدود الإثيوبية، وبالفعل، اقترح موقع السد الحالي في إقليم بني شنقول على بعد نحو 40 كلم من الحدود السودانية، وأطلق عليه آنذاك «سد الحدود». تم إحياء الفكرة مع مليس زيناوي ابتداء من عام 1993 الذي كان يحلم بأن تصبح المياه الإثيوبية بمثابة الذهب الأزرق الذي يقايض بالمال[18].

في عام 2011، تم الإعلان عن مشروع بناء سد النهضة بسعة تخزينية تبلغ 74 مليار م3 وإسناده إلى شركة ساليني الإيطالية، بتكلفة تبلغ 4.8 مليار دولار، ومن المتوقع أن تصل إلى 8 مليارات دولار للتغلب على المشاكل الجيولوجية التي تواجه المشروع [19]. وترتكز أهم آثاره السلبية على الأمن المائي المصري في العجز المائي الخطير الذي سيحدث خلال فترة ملء الخزان. وبمطالعة الميزان المائي المصري لعام 2017، يتضح أنه شهد عجزاً مقداره مليار م3 تقريباً، فضلاً عن أنّ متوسط ما يحصل عليه الفرد في مصر من المياه لا يزيد على 800 م3 سنويّاً، وهو حسب المعايير الدولية، يوازي «حد الفقر المائي»، ويمكن أن ينحدر إلى 637 م3/ الفرد/ السنة بحلول عام 2025، ثم يصل إلى 375 م3/ السنة بحلول عام 2050 [20]. حيث تشير الدراسات إلى أنه في حالة ملء بحيرة السد خلال خمس سنوات، فمن شأن ذلك استقطاع 15 مليار م3 سنوياً من حصة مصر، وفي حالة الملء خلال ثلاث سنوات، وهو الاتجاه الذي تميل إليه إثيوبيا، فإن هذا يعني استقطاع 18.5 مليار م3 ترتفع إلى 25 مليار م3 سنوياً في حالة الفيضان الضعيف[21]، الأمر الذي يؤدي إلى تعميق الفجوة الغذائية إلى 75 %، والتي تبلغ حالياً نحو 55 % من إجمالي احتياجات مصر من الغذاء. كما سيؤدي نقص المياه إلى انخفاض توليد الكهرباء من السد العالي، بنسب تتراوح بين 20 % إلى 30 %، أي بمقدار 600 ميجاوات تزداد إلى 1200 ميجاوات مع التغيرات المناخية[22].

استخدمت إثيوبيا في مراحل تصميم وبناء سد النهضة العديد من التكتيكات المراوغة للتوظيف السياسي للسد واستخدامه لدعم مكانتها الإقليمية والدولية، مستندة في ذلك إلى آلية التفاوض التي وضع أسسها فريق تفاوضي في الخارجية والمخابرات الإسرائيلية. وهو ما أكده وزير الري المصري الأسبق محمد نصر الدين علام، إن «إسرائيل تقف وراء التعثر الذي تشهده مفاوضات سد النهضة، الذي من شأنه أن يؤثر سلباً على حصة مصر من مياه النيل»[23].

وللوقوف على أهمية البعد العقائدي في إسرائيل وعلاقته بسد النهضة، يجب إدراك أن هذا البعد يقوم على «المسيحية الصهيونية» المتواجدة في بعض الدول الأفريقية والتي تقودها نخب دينية، وهنا يجدر التعرف على الربط الأيديولوجي «العقائدي» بين إسرائيل والطبقة الحاكمة في إثيوبيا كمدخل لفهم للتعنت الإثيوبي مع مصر في المفاوضات، ولتحديد المسارات والخيارات المناسبة أمام صانع القرار المصري في التعامل مع الأزمة[24]. وهو ما أوضحه السفير الإسرائيلي السابق في القاهرة آريه عوديد، في كتابه «إسرائيل وأفريقيا: العلاقات الإسرائيلية الأفريقية»، إذ أشار إلى أن أبرز أسباب اهتمام إسرائيل بعلاقاتها بإثيوبيا وجود الكنيسة المسيحية الأرثوذوكسية الإثيوبية التي تبلغ نسبة مؤمنيها حوالي 50 % من إجمالي السكان، والتي تتمتع بروابط طيبة مع الشعب اليهودي، فالمسيحيون الإثيوبيون يعتبرون إسرائيل الأرض المقدسة، ونظرتهم إلى اليهود إيجابية ومشجعة[25].

وقد تمكنت إثيوبيا بالفعل من الحصول على الموافقة المصرية والسودانية على بناء السد بعد الاتفاق المصري الإثيوبي على المبادئ العامة خلال قمة الاتحاد الأفريقي في مالابو في حزيران (يونيو) 2014، ثم توقيع «اتفاق المبادئ الإطاري» بشأن سد النهضة في الخرطوم في آذار (مارس) 2015[26]. ومنذ الإعلان المنفرد عن بناء السد، هدفت التصرفات الأحادية من الجانب الإثيوبي إلى إرسال رسالة قوية لكل من مصر والسودان مفادها أن إثيوبيا لم تعد بحاجة إلى موافقتهما المسبقة كشرط لازم لتشييد أي مشروعات تنموية على حوض النيل الأزرق.

ولعل من أبرز التكتيكات التفاوضية لفرض الهيمنة المائية الإثيوبية المضادة، المماطلة والتسويف وإطالة أمد المفاوضات، حيث تظهر خبرة جولات التفاوض أن إثيوبيا استطاعت أن تفرض سد النهضة كحقيقة

واقعة، وأن تحصر نطاق التفاوض في الجوانب الفنية، حيث رفضت إثيوبيا في جولة الخرطوم في 8 كانون الأول (ديسمبر) 2013، تكوين لجنة خبراء دولية لتقييم آثار سد النهضة على مصر، وتوقف العمل في بناء السد، فيما وافقت إثيوبيا على تشكيل لجنة خبراء محليين تتكون من 12 خبيراً، أربعة من كل دولة[27].

وهذا ما قاد مصر للإعلان صراحةً عن فشل مفاوضات سد النهضة بعد فعاليات الاجتماع السابع عشر لدول حوض النيل الشرقي في 12 تشرين الثاني (نوفمبر) 2017، لعدم توصل اللجنة الفنية الثلاثية إلى اتفاق لاعتماد التقرير الاستهلالي الخاص بالدراسات المقدم من المكتبين الاستشاريين لشركتي «بي. آر. إل» و«أرتيليا» الفرنسيتين، المنوط بهما إنهاء الدراستين الخاصتين بآثار سد النهضة على دولتي المصب والمجرى. وكذلك الاجتماعات التي عقدت في واشنطن منذ 6 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019 برعاية وزير الخزانة الأميركي، ستيفين منوشين، ومشاركة البنك الدولي، ورغم التوصل إلى مسودة اتفاق نهائي وقعت عليه مصر بالأحرف الأولى لإبداء حسن النية، فإن إثيوبيا قررت الانسحاب ورفض الضغوط الأميركية عليها.

لذا، لجأت كل من مصر والسودان إلى مجلس الأمن الدولي في 19 حزيران (يونيو) 2020 الذي أحال ملف سد النهضة إلى الاتحاد الأفريقي. وقد أعادت إثيوبيا في هذه المرحلة نهج الحلول الجزئية، الذي بموجبه يمكن أن تتوصل الدول الثلاث إلى اتفاق مؤقت يحكم الملء الأولي للسد. ومن شأن هذا النهج المجزّأ أن يمنح الدول الثلاث الوقت لبناء الثقة والعمل على التفاصيل بشأن التخفيف من حدة الجفاف وتسوية المنازعات، وعدم رغبتها في التقيد بأي اتفاق ملزم من الناحية القانونية، بل واتخاذ إجراء أحادي بملء المرحلة الأولى من خزان سد النهضة والمقدرة بـ 4,9 مليارات م3 دون اتفاق في 22 تموز (يوليو) 2020، على الرغم من تأكيد الإدارة المصرية على أهمية مواصلة المفاوضات والتركيز في الوقت الراهن على منح الأولوية لبلورة اتفاق قانوني ملزم بشأن قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، على أن يتم لاحقاً العمل على بلورة اتفاق شامل لكافة أوجه التعاون المشترك بين الدول الثلاث فيما يخص استخدام مياه النيل[28].

في الواقع، إن خطورة الملء الأحادي في تموز (يوليو) لا تكمن في كمية 4.9 مليار م3 التي تعادل 7 % من التخزين الكلي، لأنها محدودة الأثر، ولكن

في فرض الأمر الواقع الذي يشكل «سابقة» تدفع أديس أبابا، ودولاً أخرى في حوض نهر النيل، بطريقة أكثر عدوانية، إلى بناء سدود إضافية، وتضرب مبدأ من مبادئ القانون الدولي للمياه وهو «عدم التسبب في الأضرار» و«الإخطار المسبق».

وبالرغم من أن المحادثات ركزت على سد النهضة، لكن أصبح من الواضح، بالنسبة لإثيوبيا، أن السد لم يكن سداً للطاقة الكهرومائية، حيث يبلغ إجمالي إنتاج الكهرباء المولدة من السد حوالي 6000 ميجاوات، وتصبح كفاءة السد 100 % إذا أمكن تشغيل جميع وحدات إنتاج الكهرباء 24 ساعة يوميّاً خلال السنة، وفي هذه الحالة، يكون إجمالي الطاقة المنتجة هو 5250 ميجاوات، بينما المتوقع إنتاجه من السد نحو 15 ألف جيجا وات سنوياً، وهذه الكفاءة تعادل 33 % فقط من السعة الكلية في حالة إنتاج 6000 ميجاوات، و28.5 % في حالة إنتاج 5250 ميجاوات، وفي جميع الأحوال، تعتبر كفاءة السد متدنية سواء بالمعايير الإثيوبية أو بالمقارنة بالمعايير الدولية الخاصة بالسدود[29]، ولكنه أداة لإنشاء وتقنين حق غير منظم في استغلال ثروات النيل الأزرق. فالملء لا يشكل انتهاكاً للقانون الدولي من قبل مالك السد والمشغل فحسب، بل هو أيضاً خرق لمسؤولية مصر الجماعية لحماية والحفاظ على نهر النيل ونظامه البيئي لصالح الأجيال القادمة.

ومن تكتيكات إثيوبيا الادعاءات القانونية التي تقضي بسقوط الاتفاقيات الدولية الحاكمة لنهر النيل التي تمت خلال الحقب الاستعمارية، وهي ما تعد ركيزة أساسية في الدعاية الإعلانية الإثيوبية، فدائماً ما تنادي إثيوبيا بمبدأ «الصحيفة البيضاء»، وهنا تخالف إثيوبيا القانون الدولي، لأنها ملتزمة بمبدأ التوارث الدولي للمعاهدات وفقاً لنص المادتين 11 و12 من معاهدة فيينا لعام 1978، وبدلاً من ذلك، دعت إثيوبيا دول المنبع الأخرى التي تبنت «مبدأ نيريري» إلى ضرورة التقسيم المنصف لمياه النيل على أساس معاهدة جديدة على مستوى جميع دول الحوض. فدائماً ما تقوم إسرائيل بتحريض إثيوبيا على التنصل من الاتفاقيات المائية المبرمة مع مصر والسودان بغرض تنفيذ تلك المشروعات[30] .

كما استخدمت أثيوبيا تكتيك «المظلومية التاريخية»، وكأن مصر هي التي تسببت في تأخر إثيوبيا، وفي الواقع هذا «تضليل سياسي» يركز على أن 90 % من المصريين يشربون مياهاً نظيفة عكس الشعب الإثيوبي،

وهذه ليست مشكلة مياه، إنما مشكلة تنمية وحروب أهلية ونظم سياسية ديكتاتورية، فالرسالة التي يجب التأكيد عليها أن مصر دولة مصب يصلها 55.5 مليار م3، بينما إثيوبيا يهطل عليها سنويا 650-950 مليار م3، وأثيوبيا في النهاية دولة منبع كميات المياه التي تتدفق عليها 10 أضعاف ما يجري في مجرى النيل الأزرق ثم ينتهي في البحر الأحمر[31]. لذا، اعتمدت إثيوبيا على الرواية الواحدة التي تصور سد النهضة على أنه مشروع تنموي إقليمي، حيث روّجت النخبة السياسية الحاكمة في إثيوبيا، ولا تزال، فكرة أن المشروع لن يتسبب بأي ضرر جسيم لدولتي المصب، بل سيحقق فوائد للمنطقة، ويضمن حق إثيوبيا في التنمية، كما دأبت إثيوبيا على استخدام هذه اللغة في الترويج للمشروع على الصعيدين الإقليمي والدولي[32].

إن التكتيكات الأكثر أهمية في صراع الهيمنة المائية هو ما يتعلق بالسودان، فقد تمكنت إثيوبيا منذ البداية من اكتساب الدعم السوداني لمشروع سد النهضة، وقد أعلن الرئيس السوداني السابق عمر البشير أن حكومته تتفهم المنافع المتبادلة التي يمكن أن يقدمها المشروع لإثيوبيا والسودان، ولا شك أن هذا الموقف كان تحولاً فارقاً في معادلة القوة المائية في حوض النيل نظراً للتحالف الإستراتيجي التاريخي بين دولتي المصب فيما يتعلق بمياه النيل والدعم السوداني للموقف المصري في مفاوضات مبادرة حوض النيل واتفاقية عنتيبي[33].

وشهدت العلاقات الإثيوبية السودانية موجات من الشد والجذب بفعل متغيرات داخلية وإقليمية عديدة؛ ففي العام الأخير من حكم البشير، توترت العلاقة مع إثيوبيا بسبب التقارب بينها وبين أريتريا، وقد سارع آبي أحمد رئيس الوزراء الإثيوبي للقيام بدور الوساطة بتسوية الأزمة السودانية بعد الإطاحة بالبشير في نيسان (أبريل) 2019، وهو ما أدى إلى استعادة النفوذ الإثيوبي في السودان ولو جزئيّاً. بيد أن النزاع الحدودي بين البلدين وتطوره إلى احتدام المواجهة العسكرية في منتصف كانون الأول (ديسمبر) 2020، والتقارب المصري السوداني، أدى إلى عودة الأمور إلى نصابها، بل وقيام السودان بتبني خطاب بالغ الصرامة في مواجهة التصرفات الأحادية الإثيوبية في قضية سد النهضة[34].

أما الدور المباشر الذي قدمته إسرائيل في تمويل ودعم فكرة وبناء سد النهضة، فكان على عدة أشكال، منها توقيع إسرائيل اتفاقاً مع إثيوبيا،

يتعلق بتوزيع الكهرباء التي سيتم إنتاجها من سد النهضة، وقد بدأت بإنشاء خط لنقل الكهرباء إلى كينيا، وخط آخر إلى جنوب السودان. ولا شك أن عقود توزيع الكهرباء تظهر أن إسرائيل جزء أساسي من عمليات وسياسات التشغيل بالسد.

وتهدف إسرائيل من خلال التحالفات الجديدة في حوض النيل إلى استكمال خطة الحصار الأفريقي الذي يضم جنوب السودان وكينيا وأريتريا وإثيوبيا، عبر آليات عدة منها شراء النصيب الأوفر من الصكوك في سد النهضة، وفرض مزيد من الضغط على مصر، وإيجاد آلية للتعاون مع الصين والدول الكبرى التي تملك الكثير من الشركات والمصالح، كل ذلك يدفع إلى محاصرة مصر، وهو ما تجلى في عرض إسرائيل التوسط بينها وبين إثيوبيا لحل أزمة سد النهضة[35].

ولعل قيام إسرائيل في سابقة لم تحدث في تاريخ علاقاتها مع إثيوبيا، بافتتاح اكتتاب شعبي في البنك المركزي الإسرائيلي لجمع التبرعات الموجهة إلى السندات والأذون لخدمة مشروع سد النهضة في السنوات الخمس المقبلة، ومن الاكتتاب العام إلى قيام الحكومة الإثيوبية باستقدام عدد من الخبراء والاستشاريين الإسرائيليين للعمل في مراحل التجريب والتنفيذ طوال المرحلة الثانية التي وصلت إلى 50 %، فهناك سبعة عقود بين الحكومة الإسرائيلية الحالية وبين الحكومة الإثيوبية، أغلبها تستهدف تطوير الخدمات وتوفير الإمكانيات والطاقات لمشروع السد؛ هو ما دفع الرئيس الإثيوبي بعد الانتخابات البرلمانية الإثيوبية لتمرير اتفاق الدولة والشركات الأكثر رعاية لعدد من الشركات الإسرائيلية العاملة في مشروع سد النهضة، التي وصلت إلى 23 شركة.

وقد سجّل التقرير السنوي لوزارة المال وهيئة التمويل الوطنية حجم التعاون المشترك والداعم للشركات الإسرائيلية، وخاصة في الحفر والردم والإنشاءات الهندسية، وبناء الهياكل الخاصة بالسدود، وهناك بالفعل 35 استشارياً يعملون خبراء في هيئات تتبع سد النهضة، ومن المقرر أن يتزايد العدد مع بدايات الوصول إلى المرحلة من 50- 75 مستشاراً لبناء السد والمقرر أن يبدأ خلال السنوات الثلاث المقبلة.

وتتحرك إسرائيل كذلك إزاء مشروع سد النهضة من خلال التركيز على تقديم الخدمة المباشرة للحكومة الإثيوبية عبر تقديم مساعدات مباشرة وفرص ومنح، وهو ما أكده البروفيسور موديعي في مقال نشر

في معاريف، قال فيه «إن إسرائيل تنفذ إستراتيجية شد الأطراف مع مصر.. وإنه من خلال مشروع السد يقوم خبراء واستشاريون من جامعة تل أبيب بإعداد دراسات جديدة خاصة بمشروع السدود الأخرى، وستعلن عنها إثيوبيا قريباً بهدف خنق مصر، وإن السودان يتوافق في الموقف مع إثيوبيا على حساب مصر»[36].

وقد صرح رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أمام البرلمان الإثيوبي في تموز (يوليو) 2016 خلال زيارته إلى أديس أبابا، بقوله: «سندعم إثيوبيا تكنولوجياً لتستفيد من مواردها المائية». وهو ما يعتبر دعماً واضحاً لأديس أبابا في مسألة نزاعها مع مصر فيما يخص «سد النهضة»، لا سيما أنه تزامن مع افتتاح السلطات الإثيوبية المرحلة الأولى من السد في الشهر ذاته لزيارته.

وتتالت التصريحات الإسرائيلية الداعمة لإثيوبيا، حيث أعلنت نائبة المدير العام للشؤون الأفريقية في وزارة الخارجية الإسرائيلية آينات شيلين، في كانون الأول (ديسمبر) عام 2019، عن استعداد تل أبيب «لتقاسم تجربتها الواسعة في إدارة المياه» مع أديس أبابا. سبق ذلك، إعلان السفير الإسرائيلي لدى إثيوبيا رافائيل موراف، أن إسرائيل تعمل على إدخال نظام الري الحديث في إثيوبيا.

كما استحوذت شركة إسرائيلية عام 2018 على عقود إدارة محطات الكهرباء في إثيوبيا بما فيها محطة «سد النهضة» بقيمة 500 مليون دولار. وإسرائيل لديها 240 مستثمراً يعملون في إثيوبيا بمجالات الري والكهرباء والمياه، فضلاً عن تنفيذ مشروعات ري ضخمة من خلال المياه الإثيوبية بعد إتمام بناء السد، بالتوازي مع تمويل 200 مليون دولار لتطوير أنظمة الري.

وصل الدعم الإسرائيلي لإثيوبيا إلى تحصين سد النهضة الإثيوبي، حيث كشف موقع «تيك ديبكا» الاستخباري الإسرائيلي في تموز (يوليو) عام 2019، أن طواقم من ثلاثة مصانع متخصصة في الصناعات العسكرية والدفاعية والجوية في إسرائيل أنهت العمل على نصب منظومات دفاعية جوية متطورة من طراز (Spyder-MR) حول سد النهضة، كما أكدت مصادر استخباراتية وأمنية إسرائيلية القول: إن تل أبيب بدأت في نصب المنظومات الدفاعية حول سد النهضة في شهر أيار (مايو) 2020، واستغرق الأمر نحو شهرين ونصف الشهر من العمل المتواصل.

وأشار إلى أن شركة الصناعات الدفاعية الإسرائيلية «رفائيل» وفرت لإثيوبيا منظومة «بيتون» الدفاعية وكذلك منظومة «ديربي»، وهي من صناعة محلية إسرائيلية، في حين وفرت الصناعات الجوية الإسرائيلية شاحنات خاصة تحمل المنظومات الدفاعية. وتؤكد المصادر الإسرائيلية أن منظمة (Spyder-MR) الدفاعية الجوية هي المنظومة الوحيدة في العالم التي بإمكانها إطلاق صاروخين من طرازين مختلفين معاً، وهما «بيتون» الذي يصل مداه إلى خمسة كيلومترات، و«ديربي» الذي يصل مداه إلى خمسين كيلومتراً[37].

يتضح مما سبق أن هدف إثيوبيا من بناء سد النهضة تغيير معادلة الهيمنة المائية في حوض نهر النيل، من خلال محاصرة مصر سياسيّاً وإستراتيجيّاً وفرض لسياسة الأمر الواقع التي بدأت في تدشينها منذ بداية الإعلان عن مشروع السد، وبذلك، فهي تغير من معادلة التوازن في النظام الإقليمي المائي لحوض النيل، حيث تجعل إثيوبيا من نفسها الطرف الفاعل في معادلة التوازن الهيدروبوليتيكي والهيدروإستراتيجي الجديدة في النظام الإقليمي لدول حوض النيل، أي تريد إثيوبيا أن تؤسس لنفسها طابعاً جديداً تقوم فيه بدور الفاعل الإقليمي أو المهيمن الإقليمي لحوض النيل وترى في سد النهضة نواة كافية لتحقيق هذه القوة.

وفي إطار الخطة الإثيوبية لتأكيد الهيمنة الهيدروبوليتيكية على نهر النيل، فإنها لا تكتفي بسد النهضة وحده، بل تنوي إقامة ثلاثة سدود أخرى على مجرى النيل الأزرق: سد (Mendiya) ويقع خلف سد النهضة، وسد باكو أبو (Bako Ambo)، وسد كارادوبي (Kara Dobi)، ثم يأتي سد (Chara Wrir). وتعد هذه الإستراتيجية جزءاً من مخطط أميركي-إسرائيلي لمحاصرة مصر من الجنوب، وبذلك يمكن فرض تسويات سياسية وإستراتيجية عليها وتغيير معادلة التوزان الإستراتيجي في المنطقة.

الهوامش

1 ثيودور هيرتزل، يوميات هيرتزل، (بيروت: مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1968).

2 نجلاء مرعي، سد النهضة الإثيوبي: الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2020)، ص 162-154.

3 بدأ العمل في هذا التقرير في منتصف عام 1995، حيث اجتمع 250 خبيراً إسرائيليّاً لاستشراف مستقبل إسرائيل لربع قرن، أي حتى عام 2020، وقاد الفريق البروفيسور «آدم مازورن» من معهد «صمويل نيمان» بحيفا. وكانت حصيلة هذا الجهد ثمانية عشر مجلداً تتناول المخطط الرئيسي لإسرائيل في الألفية الجديدة في مختلف المجالات: السياسية، الاقتصادية، الأمنية، الطاقة، الموارد، البيئة... إلخ. ولمزيد من التفاصيل انظر:

محمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون، (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص 421- 423. وسلمان أبو ستة، «إسرائيل 2020: مستقبل إسرائيل كما تراه نخبها الرسمية»، المستقبل العربي، ع 292، يونيو 2033، ص 32-11.

4 محمد صادق إسماعيل، المياه العربية وحروب المستقبل، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2015)، ص109-108.

5 السحّارة مكونة من أربعة أنفاق/ بيارات ضخمة، القطر الداخلي لكل منهم 5.10 متر، من أجل استقبال ودفع المياه تحت قناة السويس لتصل الترعة إلى سيناء.

6 اليشع كالي، المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993)، ص92-90.

7 خبير هيئة المياه الإسرائيلية.

8 مهند النداوي، إسرائيل في حوض النيل: دراسة في الإستراتيجية الإسرائيلية، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2013)، ص 109-108.

9 علي محمد علي عبد الله، نهر النيل: بين سد الألفية ونهر الكونغو أزمات وحلول، (القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 2014)، ص 182 - 183.

10 Samuel Decalo, Israel and Africa: Forty Years 1956-1996, (London: Florida Academy Press, 1998), p. 13-20.

11 Israel Center Bureau of Statistics, Export and Imports by Country of Purchases and Destination, 2011.

12 Al Jazeera Centre for Studies, "Israeli Penetration into East Africa Objectives and Risks", 29 Sep 2016.

https://studies.aljazeera.net/ar/node/1485

13 حسن الحاج علي، السودان ومساعي التطبيع مع إسرائيل، شؤون فلسطينية، رام الله، ع 281، (خريف 2020)، ص 58-54.

14 حسين حمودة مصطفى، إسرائيل في أفريقيا، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2011)، ص 99 - 101.

15 عامر خليل أحمد خليل، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا «السودان نموذجاً»، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011)، ص 84-83.

16 المصدر نفسه، ص 86-85.

17 حمدي عبد الرحمن، الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا، (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، ص 101-100.

18 Y. Arsano, Ethiopia and the Nile: Dilemmas of National and Regional Hydropolitics,)thesis phd, Swiss Federal Institute of Technology, Switzerland, 2007), p.58-62.

19 عليان محمود عليان، المياه العربية من النيل إلى الفرات: التحديات والأخطار المحيطة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 139-134.

20 World Bank: World Development Report, (Washington D.C: World Bank, 2017), PP 322-323.

21 مساعد عبد العاطي شتيوي، مبادئ القانون الدولي الحاكمة لإنشاء السدود على الأنهار الدولية: دراسة تطبيقية على سد النهضة الإثيوبي، (القاهرة: دار النيل للطبع والنشر والتوزيع، 2016)، ص 218-217.

22 Mohamed Salman Tayie,"The Grand Ethiopian Renaissance Dam and the Ethiopian Challenge of Hydropolitical Hegemony on the Nile Basin", in Abdelazim M. Negm, Sommer Abdel-Fattah, Grand Ethiopian Renaissance Dam Versus Aswan High Dam: A View from Egypt, (Switzerland: Springer International Publishing AG, 2019), p. 500-501.

23 محمد نصر الدين علام، أزمة سد النهضة الإثيوبي قضية سياسية أم إشكالية فنية، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2014)،ص 190-187.

24 حسين حمودة مصطفى، تحولات الاختراق الإسرائيلي في أفريقيا وسد النهضة، (القاهرة: الشروق، 2016)، ص 119-118.

25 آريه عوديد، إسرائيل وأفريقيا: العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، (القاهرة: المؤسسة المصرية للتسويق والتوزيع، 2014)، ص 452-451.

26 نص اتفاقية إعلان مبادئ وثيقة سد النهضة بين مصر وإثيوبيا والسودان في 23 آذار (مارس) 2015.

27 نادر نور الدين محمد، مصر ودول منابع النيل: الحياة والمياه والسدود والصراع، (القاهرة: دار نهضة مصر للنشر، 2014)، ص 376-374.

28 نجلاء مرعي، «أزمة سد النهضة.. المسارات والآفاق في ضوء تدخل مجلس الأمن»، ندوة رؤية إقليمية حول إدارة أزمة سد النهضة: المسارات والآفاق، بغداد: المركز العراقي الأفريقي للدراسات الإستراتيجية، 4 تموز (يوليو) 2020، ص 15-12.

https://www.youtube.com/watch?v=j1gNAz9Bnkk

29 Nader Noureldeen Mohamed, "Continuous Dispute Between Egypt and Ethiopia Concerning Nile Water and Mega Dams", in Abdelazim M. Negm, Sommer Abdel-Fattah, op. cit, pp. 474-475. .

30 نجلاء مرعي، «الإدارة المصرية لسد النهضة: المسارات والآفاق»، ندوة سد النهضة: أبعاد الأزمة وتطوراتها ومساراتها المستقبلية، إسطنبول: أكاديمية العلاقات الدولية، 2 حزيران (يوليو) 2020، ص 28-26. https://www.youtube.com/watch?v=wydUYx20R9k

31 Ying Zhang & Paul Block, "Ethiopia's Grand Renaissance Dam: Implications for Downstream Riparian Countries", Journal of Water Resources Planning and Management, Feb 2015, p. 2/3.

32 Rawia Tawfik, "Revisiting Hydro-hegemony from a benefit-sharing perspective: The Case of the Grand Ethiopian Renaissance Dam", Discussion Paper/ (German: Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, 2015), p. 24-25.

33 زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل: أزمة سد النهضة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016)، ص 567- 570

34 حمدي عبد الرحمن، «أزمة سد النهضة: تحدي الهيمنة المائية والمأزق السوداني المصري»، دراسات شرق أوسطية، ع 93، خريف 2020، 51-50.

35 عبد الرحمن، الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا، ص 114.

36 نجلاء مرعي، «سد النهضة الإثيوبي.. ومآلاته الإستراتيجية على الأمن القومي العربي»، المؤتمر العام للمعهد العالمي للتجديد العربي، إسبانيا: المعهد العالمي للتجديد العربي، شباط (فبراير) 2020، ص 46-42.

https://www.youtube.com/watch?v=RXh_R1ThX4s

37 Walid Abd al-Hay, "The Israeli Strategy Towards the Grand Ethiopian Renaissance Dam", Academic Paper, (Beirut: al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations, Aug 2020), p.3-5 .